



اسم المقال: العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية - دراسة قياسية
للفترة 1980 - 2009

اسم الكاتب: مسلم قاسم حسن العلي، أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون العباسى
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3602>
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 08:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لاغناء المحتوى العربي على الانترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام
<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراشدین كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة
الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تنمية الراfdin

محلق العدد ١١٩ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

**العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينه من الدول الآسيوية - دراسة قياسية
للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩**

**Nature of the Relationship Between Public and
Private Investment and Their Impact on
Economic Growth for
A Sample of Asian Countries - An Econometric Study
1980-2009**

الدكتور مروان عبد المالك ذنون العباسى

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

مسلم قاسم حسن العلي

Muslim Qasim Al Ali

Marwan A. M. Thanoon(PhD)

marthano2001@yahoo.com

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٤/٢٢

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/١/٢٠

المستخلص

يناقش هذا البحث المكونات النظرية والتطبيقية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي من جهة، والاستثمارات الخاص والعام من جهة أخرى لعينة من الدول الآسيوية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩. أخذت القياس مرحلتين، تناولت الأولى اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary Test واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسليس Johansen and Juselius، في حين اعتمدت الثانية على قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذجي تصحيح الخطأ العشوائي VAR CM، اتباعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

أهم النتائج التي توصل اليه البحث: إن الاستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، وإن يكمل Crowding-in الاستثمار الخاص في معظم دول العينة، في حين يزاحم Crowding-out الاستثمار الخاص في دول أخرى والأخير له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل. وقد كشف اختبار تصحيح الخطأ العشوائي أن الاستثمار المحلي قادر على تحقيق نمو اقتصادي معتدل في المدى القصير، وأخيراً أتضح ان هناك علاقة سلبية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية العام والخاص إذ يؤثر أحدهما في الآخر بمعنى إن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العام والخاص، النمو الاقتصادي، القياس الاقتصادي

Abstract

This study analyzes the relationship between public and private investment in Asian Countries. The issue of theory relationship between public and private investment has been focus of attention in the literature since the early 1980s and it is still the subject of considerable controversy. By researchers is whether public and private investment has a different impact on economic growth, and whites the linkages between them. It setup a simple theoretical model where two counter vailing forces coexist on the hand, public investment raises the productivity of private investment and leads to potential Crowding-In of private investment. On the other hand, weak institutes and restricted access financing could diminish the positive effects of public investment and Crowding-Out private investment. We Adopted the VAR model which is measure the log-term relationship and the Error Correction Model (ECM) to measure the short-term and finally the Granger Causality test to analyze the direction between them. The empirical results suggest that on average the crowding in effect dominates, and increase in domestic investment accelerate the economic growth through increase in capital accumulation.

Key Word: Private and Government Investment, Economic Growth, Econometric

المقدمة

لازال الجدل قائماً منذ عقود طويلة حول مساهمة القطاع الخاص أو القطاع الحكومي في عملية التطور الاقتصادي، ويرجع هذا الجدل إلى تغير إستراتيجيات التنمية عبر العقود المختلفة من

(*) طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام واثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية. دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩.

إستراتيجية هيمن عليها القطاع الحكومي في فترة السبعينات والستينات، حيث قامت الحكومة بدور المحفز والقائد الرئيس للتنمية وتصحيح أخطاء السوق، إلى هيمنة القطاع الخاص والشخصية في فترة التسعينات وحتى منتصف الألفية الثانية، واليوم وبعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨ التي ضربت معقل الرأسمالية الفردية - الولايات المتحدة. وقلب نظامها المالي ظهرت ضرورة إعادة تقييم الدور النسبي لكل من القطاع الخاص والعام في العالم النامي والمتقدم، فالمنشآت الكفوفة سواء أكانت خاصة أم عامة ومبادرات الحكومة والمنظمين والإصلاحات السياسية واللائحة والمؤسسية أمور حاسمة ولازمة لتسريع وتحجيم النمو الاقتصادي. يناقش هذا البحث العلاقات النظرية والتطبيقية للاستثمار بنوعيه العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي. نحن نتفق على إن هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى ولهذا فإن التوصل إلى نتيجة أي من القطاعين هو الأكفاء لقيادة النمو الاقتصادي هو مطلب أساسى لكافة الدول النامية والمتقدمة.

أهمية البحث

يكسب البحث أهمية خاصة لعدة أسباب منها:

١. إنه يعالج موضوعا حيويا يتناول طبيعة الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي الخاص والعام في تحقيق معدلات النمو العالية المستمرة.
٢. إنه يشخص العلاقة التبادلية والاحلالية بين المستثمرين العام والخاص.
٣. إنه يعطي تصورا ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي؟
٤. إنه يقدم أنموذجا حيويا لكيفية نجاح الدول الآسيوية في إدارة لاستثمارات فيما بينها.

مشكلة الدراسة

بدأت الدول الآسيوية بتطبيق إستراتيجية جديدة بعد الأزمة الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ تعتمد على تقليص دور القطاع العام وتحويل الريادة إلى القطاع الخاص في إدارة عمليات التنمية وتسريع النمو الاقتصادي. المشكلة التي شخصت هي عدم قدرة القطاع الخاص ذاته على إدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة دون مساعدة استثمارات القطاع العام وخاصة في الخدمات العامة. تسعى هذه الدراسة إلى إيجاد حلول للمشكلة الآتية: هل الاستثمار الحكومي له تأثيرات فعالة على النمو الاقتصادي؟ وهل الاستثمار الحكومي يحفز ويشجع على تزايد الاستثمار الخاص؟ إن البحث يتصدى لمشكلة الاختلال في هيكل الإنفاق في الاقتصادات الآسيوية ودور الاستثمار العام والخاص في تحقيق تغيرات هيكلية تسهم في تسريع النمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة

تكتسب مسألة أي العوامل تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يمارسه الاستثمار العام والخاص في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلية قصيرة ومتوسطة الأجل. والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الحكومي مع الاستثمار الخاص في الدول النامية، وبشكل محدد، أي اثر يمكن أن يكون لزيادة الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذا العلاقة في الدول الآسيوية.

فرضية البحث

إن الاستثمار العام له آثار إيجابية أكبر في إحداث النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الخاص؟ وإن العلاقة السببية تتجه من الاستثمار الحكومي إلى الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي؟

المنهج المستخدم في التحليل

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف البحث فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين

الاستثمارات العام والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل واستعراض أهم الدراسات التي تناولت الآثار المختلفة على النمو. رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجريبي لتقدير أثر الأنواع المختلفة من الاستثمار على النمو من جهة، وأثر كل منها في الآخر من جهة أخرى، في المدى القصير والطويل ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الديناميكية، اعتمد البحث على بيانات السلسل الزمنية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩ لعينة من الدول الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، اندونيسيا و الفلبين).

ماهية وأهمية الاستثمار

الاستثمار الكلي

يعد الاستثمار جزءاً من الدخل لا ينتهك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه، ويدخل في ذلك الإضافة إلى المخزون السلعي. (عرىقات، ٢٠٠٦، ١٠٩)

الاستثمار العام

مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة. ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

الاستثمار الخاص

إنه ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية (العيسي وقطف، ٢٠٠٦، ١٨١)

ترجع أهمية الاستثمار إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكן من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لاسيما الدول النامية.

الاستثمار في النظرية الاقتصادية

لقد شغلت مشكلة الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي حيزاً واسعاً من الجدل والنقاش بين العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثل آدم سميث، ريكاردو، كينز، وهارود – دومار، وكل منهم آراؤه الخاصة حول من يقود عملية التنمية، فقد يتفقون ويختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء والإسراع بعملية النمو الاقتصادي. وسنحاول مناقشة الآراء المختلفة التي تناولت الاستثمار بشقيه العام والخاص عبر المدارس الفكرية المختلفة.

أولاً-الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

تضمنت آراء الاقتصاديين الكلاسيكين نقاشاً متواصلاً حول أهمية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي ابتدأ من الاقتصادي آدم سميث "Adam Smith" أحد أقدم مفكريها الذي اعتقد أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون محدوداً، وأن الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائياً بافتراض وجود التشغيل الكامل. ومن الكتاب الكلاسيك الذين اهتموا بالاستثمار كذلك ديفيد ريكاردو "David Ricardo"، الذي اعتقد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوده الاستثمار الخاص، هو القادر على قيادة التنمية الاقتصادية بكفاءة، وأن أي اختلال أو أزمة داخلية أو خارجية

يمكن التغلب عليها بفعل تفاعل مجموعة من العناصر وهي: ١- الرأسماليون، ٢- العمال، ٣- أصحاب الأرضي (أبو علي، ٢٠٠٩، ١٥-١).

ثانياً. الاستثمار في المدرسة الكينزية

واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبيرة استمرت لمدة ١٩٢٩-١٩٣٢ عجز الاقتصاديون الرأسماليون عن مواجهتها وإيجاد الحلول لها، مما تطلب ظهور أفكار وحلول جديدة يقودها الاقتصادي كينز "John M.Keynes" ، أكدت على أهمية الاستثمار بجميع أنواعه الإنتاجي وغير الإنتاجي، وعدته المصدر الأساس لنمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" في الأجل القصير والطويل (المولى، ٢٠١٠، ٢٣). لقد رفض كينز كلياً مبدأ اليد الخفية "Invisible Hand" واثبت إن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائياً، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار والسياسات المالية والنقدية .

ثالثاً. الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاداتها "الفريد مارشال Alfred Marshall". يرى أنصار هذه المدرسة أن من نتائج التدخل الحكومي الواسع سوء تخصيص الموارد وخطأ سياسات التسعير وانعدام الحواجز الاقتصادية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي وانتشار الفساد الإداري. لذلك فإن التخطيط الاقتصادي في رأيهما لا يقدم حلًا لمعضلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية، بل إن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق وترك آلياته ل تقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعاً لحافز الربح. طبقاً لهذه النظرية فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال. وتعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة ونسبة الضريبة، التي تعد مهمة بالنسبة للقطاع الخاص، لأنها تؤثر على القرارات الاستثمارية وتحدد نسبة رصيد رأس المال المستثمر (ايجمان، ١٩٩٩، ١٨٢-١٨٣).

رابعاً. الاستثمار في النظرية النقدية

يرى منظرو المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان " Milton Friedman" أن النقود ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي لاسيما الاستثمار، أما الكينزيون فقد بخسوا هذه الأهمية، ولكن بمرور السنوات تحقق للكينزيين تدريجياً أن النقود تؤثر في الاقتصاد بطرائق شتى وليس من خلال سعر الفائدة والاستثمار فقط. وكما أن السياسة النقدية شديدة الفعالية من خلال تأثيرها على عرض النقدين مصدر لتمويل الاستثمار، إذ يرى فريدمان أن السياسة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بالتأثيرات التي تمارسها الحكومة في عرض النقدين من خلال سياساتها النقدية، ويجب أن لا تستعمل السياسة المالية نفسها للتاثير في النشاط الاقتصادي كونها غير فعالة (ايجمان، ١٩٩٩، ٣٣٧).

خامساً. الاستثمار في المدرسة الليبرالية- نظرية الكبح و العمق المالي:

وأشار الليبراليون الجدد أمثال ماكينون-شو "Show and Mckinnon-Golbis، 1979" إلى أن العمق المالي وأسعار الفائدة المرتفعة هي من العوامل الحاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي. واستند ادعاؤهم على أن الاقتصاديات النامية غالباً ماتعاني من ظاهرة الكبح المالي "التي تعني تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة"، كنتيجة لعدم وجود أو صعوبة متطرفة للإدخار فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الإدخار الذاتي. مما يعني إن تحفيز الإدخار والاستثمار يستوجب أمرتين، الأول تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية إدخارية بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق والإئمان، والثانية التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسمح حتماً في

تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. ووفقاً لذلك، فإن الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي، وهو عكس وجهة نظر النيوكلاسيك (عبدالعظيم، ٢٠٠٧، ٢٠٠١).

الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

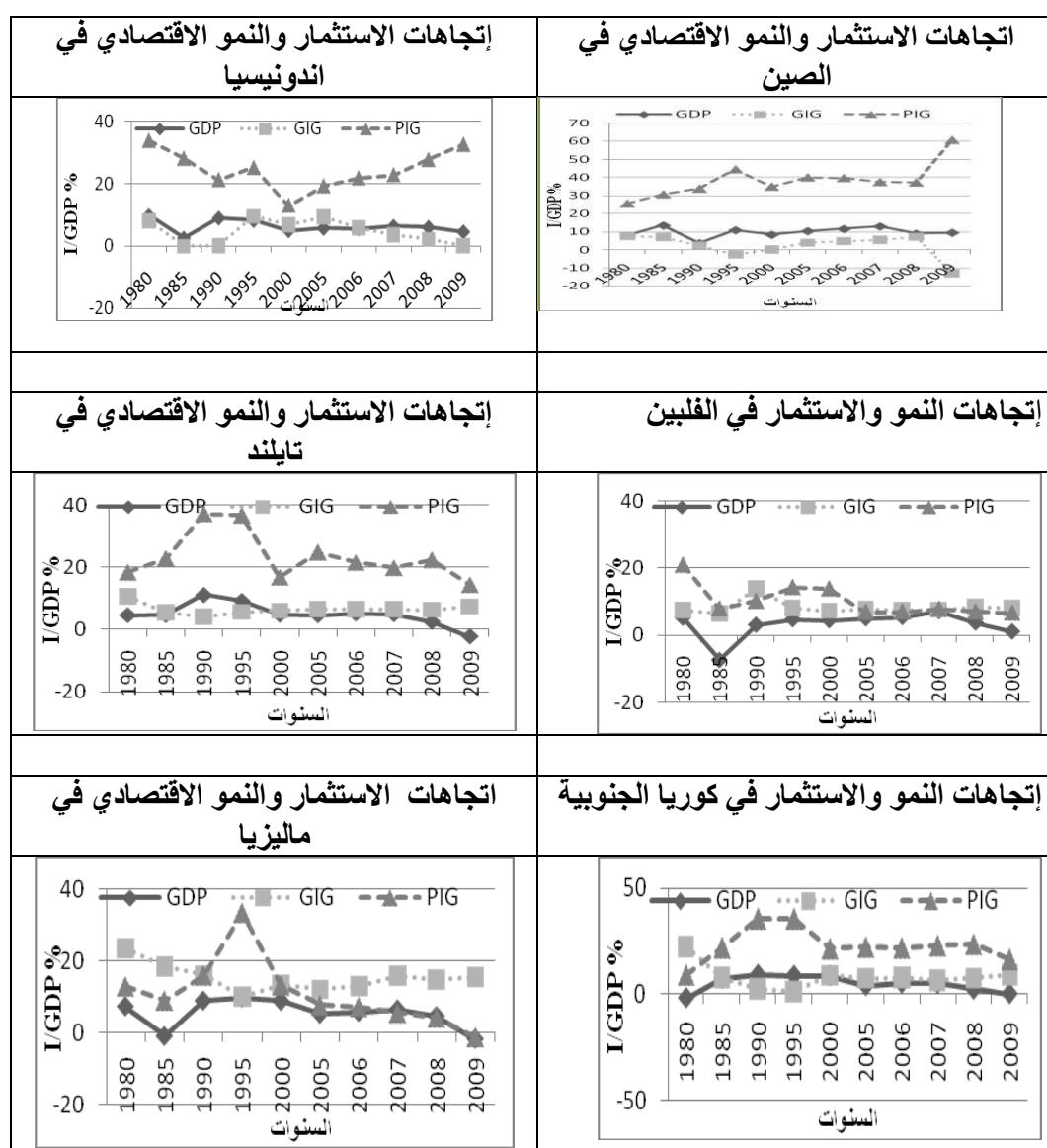
إن الأدلة التجريبية لتأثير الاستثمار بنوعيه الخاص والعام على النمو الاقتصادي غير حاسمة، إذ استنتجت دراسة أرنبرغ (Erenburg, 1993, 831-837) وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص وإن الأول يقدم إعانة غير مباشرة للثاني عن طريق قيامه بإنشاء مشروعات البنية التحتية. برهن راميريز (Ramirez, 1994) في دراسة لـ٨ بلداناً ناماً، أن الاستثمار العام يسهم في العملية الإنتاجية وله تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إن الاستثمار الخاص له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي. (Erden and Holcombe, 2005, 575-602). وتوصلت دراسة نادر و مجو (Nader and Miguel, 1996, 218-226) حول طبيعة العلاقة بين "الإنفاق الاستثماري العام والخاص والنموا الاقتصادي في المكسيك" باستخدام سلسلة زمنية ١٩٥٠-١٩٩٠، إلى أن الاستثمار الحكومي له أثر إيجابي ذو معنوية إحصائية في عملية النمو الاقتصادي، وأنه لا يوجد فرق بين أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في النمو، كما وجد أن الاستثمار الحكومي مكملاً لـCrowding-in للاستثمار الخاص، فإذا ارتفع حجم الاستثمار الحكومي، فذلك يعني تلقائياً ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص وأشارت دراسة (Gerlagh and Pellegrini, 2004, 429-456) حول "طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام " للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠، مستخدماً بيانات ٢٥ بلداناً ناماً منها ١٢ بلداناً من أمريكا اللاتينية و ٨ بلدان آسيوية و ٥ بلدان أفريقية، وتوصل إلى أن العلاقة لم تكن مستقرة وذات اتجاهات متضادة. سعت دراسة اتوكيرين (Atukeren, 2005, 307-330) لتحليل طبيعة التفاعل ما بين استثمارات القطاع العام والخاص في ٢٥ بلداناً ناماً مستخدماً اختبارات التكامل المشتركة وسببية كرانجر Granger-Causality" ، وتوصل إلى أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في ١١ دولة من مجموع دول العينة. واستنتج لوبيز (Lopez, 2006, 411-423) حول اتجاهات العلاقة بين الاستثمار العام الخاص في إسبانيا، أن الاستثمار العام في الصحة والتعليم له تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص، في حين أن أسعار الفائدة لها تأثير سلبي على الاستثمار الخاص. ووجد هاتانو (Hatano T. 2010, 105-122) في دراسة حول تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في اليابان باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، أن رأس المال العام يتراكم، مع تراكم الاستثمار الخاص على المدى الطويل، وإن هناك علاقة ارتباط تكاملية مشتركة تؤدي إلى تحقق التوازن بينهما في الأجل الطويل. في حين أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير. وكشفت دراسة اتوكيرين عام (Atukeren E., 2010, 55-73) المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمارات العامة" في مقطع عرضي لـ ٣٥ بلداناً ناماً مستخدماً تحليل الاحتمالية، إذ يأخذ تأثير المزاحمة قيمة (١)، بينما يشير الرقم (٠) إلى عدم وجود أثر للمزاحمة، وأظهرت نتائج التقدير أن الاستثمارات الثابتة في رأس المال قد تؤدي إلى المزاحمة مع الاستثمارات الخاصة، وأن هذا يتوقف على طبيعة التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية للأعمال في البلدان المختلفة، وتبيّن أن هناك حالات المزاحمة في ١٤ دولة من مجموع دول العينة.

اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنموا الاقتصادي في دول العينة

شهدت الدول الآسيوية خلال عقد الثمانينيات ومنتصف التسعينيات تقلبات محدودة في معدلات الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، ولكن في النصف الثاني من التسعينيات تعرضت إلى أزمة أثرت على معدلات نموها المتتسارعة، ولكن بنسب متقابلة إذ تأثرت كل دولة بمقدار ما تعتمد عليه من قروض بأنواعه المختلفة لتمويل استثماراتها المحلية، وبعد الأزمة أخذت معدلات نموها

العلي والعباسي [١٥]

الاقتصادي بالاستقرار، وذلك لتنفيذها إستراتيجية الشراكة الذكية بين القطاع العام والخاص وزيادة تعاونها في مجال الاستثمار الآسيوي، مما أدى إلى تقليل المخاطر الاستثمارية المستمرة والمتمثلة بتكرار الأزمات والكساد العالمي المرافق لها في مجال التجارة والتمويل.



المصدر: الاشكال من عمل الباحث بالاعتماد على سنوات مختارة من البيانات الرسمية المقدمة.

يلاحظ من الاشكال المذكورة انفأً أن هناك اتجاهًا متناهلاً بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية العام والخاص، وأن الأخير هو الذي يقود النمو في السنوات الأخيرة
الاستثمار وفق الشراكة الذكية بين الدول الآسيوية
برزت فكرة "الشراكة الذكية" في عقد التسعينات، عندما قرر زعماء الدول الآسيوية عام ١٩٩٣ إيجاد علاقات تعاون إقتصادي وتقني وتجاري بينهم بصيغة جديدة، تتضمن مشاركة عدة

أطراف في إتخاذ وتنفيذ قرار ما، في عالم بدأت تتلاشى فيه الفواصل والحدود نتيجة لعولمة الأعمال والتجارة، وذلك لأن آلية المنافسة أثبتت أنها لا تكفي وحدتها لتحقيق أهداف اقتصاد السوق بالوصول إلى عالم خالٍ من الأزمات، ويسوده الأمان والرخاء. تستند فكرة الشراكة الذكية على مبدأ "ربح أنت والآخرين" أو "إجعل الجميع يربح ويسمهم في الربح" أو "استفد وفـ جـارـك" أو "اجـعـلـ المـجـتمـعـ أـوـ الدـوـلـ أـكـثـرـ رـبـحاـ" ، وذلك قياساً لحقيقة أن " أي اقتصاد يتكون من عدة عوامل هي: البنية التحتية، والإنتاج وعوامل الإنتاج والإدارة والتوزيع، وكلها تدعم بعضها البعض، وأنه كلما إتسع السوق كانت إمكانية تكامله أكبر وقلت تكاليف الإنتاج، مما يستوجب التعاون المشترك والحوار والإتصال المباشر بين كافة الأطراف للارتفاع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة أو مجموعة الدول" (Michael, 2001, 1-5). إن الفكرة الرئيسة التي تبني عليها الشراكة الذكية هي: إن المجموعات المختلفة من الآراء غالباً ما تؤدي إلى الإبداع، وإتخاذ قرارات صائبة تؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة الشراكة، ومن ثم زيادة الإنتاجية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تسريع وتحفيز النمو الاقتصادي. وتنطبق هذه الفكرة أيضاً في المشاركة على المستوى الإقليمي والعالمي كجزء من التعاون الثنائي، إذ إن تبادل الزيارات وعقد الندوات له تأثير كبير في إنتقال الخبرة التقنية والإدارية والتكنولوجية من بلد إلى آخر، وبالتالي فإن الجميع سوف يستفيد منها (Mohd and Ahmad, 2005, 4).

النموذج القياسي

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسبق لتوصيفات النماذج، وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي، وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة او الاستقرارية Stationary واتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي (ECM) Error Correction Model وغيرها.

تحليل النتائج

تحليل نتائج جذر الوحدة

يتضح من الجدول ١ أن متغيرات السلسل الزمنية " الاستثمار العام، الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي " غير مستقرة في حالتها الأولية "Level" في كافة دول العينة، وعند أخذ الفروق الأولية للمتغيرات تحول البيانات إلى حالة الاستقرار، وبالتالي رفض فرضية عدم الممتثلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1-I). كما يوضح الجدول أن هناك بعض الاستثناءات الطفيفة لعدد من المتغيرات، حيث إنها تحول إلى حالة الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولية.

الجدول ١
نتائج اختبار استقرارية البيانات "جذر الوحدة"

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF)				القيمة الجدولية 5%*	القيمة الجدولية 5%**		
	Levels*		First Difference**					
	ثابت بدون اتجاه	ثابت واتجاه	ثابت بدون اتجاه	ثابت واتجاه				
الدولة	ماليزيا قيمة تاو المحسوبة							
LGDP	0.22	-2.29	-4.71	-4.33(1)	-2.96	-3.57		
LPI	-1.37	-1.31	-4.43	-4.53(1)	-2.97	-3.58		
LGI	1.10	-2.30	-5.50	-4.52(1)	-2.96	-3.62		
الدولة	الصين							
LGDP	-0.45	-1.42	-2.00	-3.81(2)	-2.98	-3.61		
LPI	-0.23	-2.06	-3.01	-4.97(2)	-2.97	-3.58		
LGI	-0.22	0.84	0.63	4.25(1)	-3.1	-3.83		
الدولة	تايلاند							
LGDP	1.42	-0.54	-2.33	-3.44(2)	-2.98	-3.23		
LPI	-1.91	-2.24	-4.16	-4.46(1)	-2.97	-3.58		
LGI	-0.83	1.25	-5.29	-5.22(1)	-2.97	-3.59		
الدولة	كوريا الجنوبية							
LGDP	-1.84	-0.93	-1.46	-6.27(1)	-2.96	-3.57		
LPI	2.18	-2.89	-5.88	-6.24(1)	-2.97	-3.58		
LGI	-0.45	-2.91	-3.40	-8.73(2)	-2.97	-3.60		
الدولة	سنغافورة							
LGDP	-0.92	-1.66	-2.41	-3.76(1)	-2.97	-3.58		
LPI	-0.43	-2.60	-5.23	-5.16(1)	-2.96	-3.58		
LGI	-0.36	-2.95	-1.96	-5.47(1)	-2.98	-3.58		
الدولة	الفلبين							
LGDP	-0.67	-2.14	-4.17	-4.39(1)	-2.97	-3.59		
LPI	-0.66	-2.59	-4.40	-4.31(1)	-2.97	-3.58		
LGI	-1.08	-3.49	-3.95	-3.98(1)	-2.96	-3.59		
الدولة	اندونيسيا							
LGDP	0.43	-2.00	-5.57	-5.67(1)	-2.96	-3.57		
LPI	0.67	-0.18	-3.21	-6.34(2)	-2.97	-3.58		
LGI	-1.47	-2.08	1.68	-4.12(1)	-3.1	-3.69		

* يتم إجراء الاختبار بالاعتماد على ثلاثة صيغ، تتضمن الأولى ثابت واتجاه عام وهو الأكثر استخداماً، بينما يحتوي الانحدار الثاني على وجود الثابت فقط، بينما الأخير بدون ثابت واتجاه عام، وذلك لأن توزيع ADF يتأثر بمدى وجود الثابت او الاتجاه العام من عدمه.

** يقوم البرنامج Eviews بحساب قيمة t الجدولية والتي تمثل قيمة تاو..

"Johansen-Juselius" تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جسليس بعد أن أصبحت البيانات مستقرة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك طولية الأجل بين المتغيرات. يتضح من الجدول ٢ أن كافة المتغيرات لها تكامل مشترك، وبالتالي توجد هناك على الأقل علاقة توازنية مستقرة طولية الأجل بينهما. ويظهر من الجدول رفض فرضية عدم "وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة" باعتماد كلا المؤشرين، وقول الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل متجه تكامل مشترك واحد، أي أن هناك علاقة طولية الأجل بين المتغيرات المقدرة، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طولية الأجل.

الجدول ٢ اتجاهات التكامل المشترك

Country Hypothesis	كوريا الجنوبية	ماليزيا	الفلبين	سنغافورة	تايلند	الصين	اندونيسيا	Critical Value (5%)*
Adjusted λ-max								
r=0 r =1	22.79	22.99	33.85	22.02	28.99	35.47	24.56	17.7
r≤1 r =2	9.52	6.32	11.0	10.1	5.60	7.40	5.51	11.2
r≤2 r =3	1.66	0.66	1.74	2.59	1.85	0.00	0.02	4.1
Adjusted λ- trace								
r=0 r =1	33.98	29.97	57.49	38.09	36.45	42.88	30.10	24.2
r≤1 r =2	11.18	6.98	8.63	5.06	7.46	7.41	5.54	12.3
r≤2 r =3	1.66	0.66	1.74	2.59	1.85	0.00	0.02	4.1

* تشير إلى المعنوية الإحصائية بدرجات حرية ٥%. اختبار جوهانس طبق على أنموذج من ثلاثة متغيرات "الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي" k تشير إلى فترات التخلف الزمني المستخدمة و r إلى عدد المتوجهات.

تحليل النتائج طولية الأجل

يتضح من الجدول ٣ أن الاستثمار العام له دور إيجابي مؤثر في النمو الاقتصادي في كل من الصين، اندونيسيا، تايلند، كوريا الجنوبية، وذلك لوجود دور كبير للدولة في النشاط الاقتصادي والذي يساعد على إقامة المشاريع الاستثمارية بعيدة المدى، فضلاً عن وجود عوامل مساعدة لنجاح الاستثمار الحكومي، منها مستويات تعليم متقدمة قادرة على تطوير وتطوير التكنولوجيا، توفر أيدي عاملة ماهرة ومدرية بكافة مستوياتها وألجر منخفضة وتوفر موارد مالية محلية ومعدلات ادخار عالية بالعملة المحلية والأجنبية، وبالتالي الاستثمار العام يمارس دوراً مهماً في قيادة النمو الاقتصادي المتسرع، وقد أظهرت التقديرات القياسية معنوية إحصائية عالية منها معنوية قيمة t وارتفاع معامل الارتباط R^2 في هذه الدول، وكان التأثير إيجابياً أيضاً في سنغافورة وماليزيا ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة أي لم يصل إلى مستوى تكون الدولة قائدة ومحركة للاقتصاد القومي، أما في الفلبين كان التأثير سلبياً وغير معنوي. كما أظهرت التقديرات أن الاستثمار الخاص له تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي في كل دول العينة، وله معنوية إحصائية

عالية في الصين، اندونيسيا، تايلند و ماليزيا، وذلك لوجود مستثمرين محليين وأجانب وتتوفر فيها أسواق كبيرة، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية، لأنها تمتلك بني تحتية جيدة، قوانين مشجعة تحمي الاستثمارات الأجنبية ويخلق تأثيرات مضاعفة على النمو الاقتصادي، هذا يعني أن الاستثمار الخاص هو الذي يقود النمو الاقتصادي المتتسارع، في حين كان التأثير إيجابياً، ولكن لم تصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة في سنغافورة، كوريا الجنوبية والفلبين

الجدول ٣

نتائج تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

	Independents Variables			R²	R²Adj	F	AIC	LK	Sch
	GRO (1or 2)	GIG (1or 2)	PIG (1or 2)						
الصين	0.68 [3.73]*	0.20 [4.4]**	0.167 [5.7]**	%55	%51	3.20	4.63	-57.8	4.96
اندونيسيا	0.51 [1.40]	0.72 [4.1]*	0.49 [2.1]*	%52	%48	5.4	6.1	-72.8	6.6
تايلند	0.66 [1.88]	0.136 [2.63]**	0.521 [3.2]*	%65	%60	1.64	5.93	-76.1	6.3
سنغافورة	0.34 [1.58]	0.28 [1.5]	0.169 [1.4]	%91	%89	1.29	5.80	-74.1	6.14
كوريا الجنوبية	0.39 [1.52]	0.365 [2.3]*	0.43 [1.87]	%52	%48.4	1.92	5.7	-66.6	6.2
الفلبين	0.49 [3.13]*	-0.112 [0.28]	0.177 [1.4]	%54	%49	5.00	4.96	-62.4	5.3
ماليزيا	0.76 [0.54]	0.65 [0.88]	0.223 [6.5]**	%71.3	%65.4	5.87	6. 1	-77.9	6.4

- (1or 2) عدد التخلفات الزمنية المستخدمة في الاختبار.

- معيار أكايكي Akaike Information Criterion (AIC) و معيار LK Likelihood "LK" يشير إلى اختيار المعايرة الأفضل من بين البدائل غير المستقرة.

- شوارتز Schwarz "SCH" يشير هذا المعيار إلى تحديد طول مدة التخلف الزمني المناسب الذي يعطي أفضل النتائج الإحصائية.

- * مستوى معنوية ٠١٠، ** مستوى معنوية ٥٪.

إن هذه النتائج تتماشى مع الإستراتيجية الآسيوية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة، والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى. إذ تقوم الحكومة بتوفير البنية الارتكازية المتطرورة وتدريب الكوادر وتطوير الجامعات وتشريع القوانين وتقديم الموارد بأسعار رمزية، في حين يقوم القطاع الخاص والأجنبي بالاستثمار في كافة الميادين، أدت جميعها إلى بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومتطرورة أسهمت في تسريع النمو.

تحليل نتائج العلاقة قصيرة الأجل باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي "ECM"

إن هناك العديد من العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري الآسيوي في المدى القصير، من بينها التحركات السريعة لرأس المال الأجنبي، الازمات المتكررة، التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات التبادل التجاري... الخ، كذلك سنحاول استقصاء طبيعة هذه التغيرات في القرار

الاستثماري وتأثيرها في بعضها البعض وفي النمو الاقتصادي من خلال استخدام أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي "ECM". يوضح الجدول ٤ أن الاستثمار العام يؤثر وبمعنى إحصائية عالية في النمو الاقتصادي في الصين ومالزيا لوجود موارد محلية قادرة على تشغيل وتوسيع المشاريع العامة في عدة مجالات من جهة، وأن الدولة تقوم بإدارة الموارد وتوزيعها وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية المتكررة كالازمة الآسيوية ١٩٩٧، والعالمية ٢٠٠٨، وقد كان التأثير إيجابياً أيضاً في اندونيسيا، تايلند والفلبين ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة، بينما كان التأثير سلبياً في كوريا الجنوبية. أما الاستثمار الخاص فكان له تأثير إيجابي وبمعنى إحصائية عالية في كل دول العينة، وذلك لوجود قوانين مشجعة تحمي المستثمر "الم المحلي والأجنبي" من أهمها استقرار السياسات الحكومية، والشراكة الذكية بين القطاعين العام والخاص التي أدت إلى زيادة انتاجية المشاريع الإنتاجية.

الجدول ٤

نتائج تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى القصير

الدول	المتغيرات المفسرة		ECM	R^2	R^2Adj
	ΔGIG	$\Delta PIG(1)$			
الصين	0.0126 [1.7]***	-0.76 [2.4]*	-0.173 [2.8]**	%64	%60
اندونيسيا	0.45 [0.4]	0.21 [2.31]*	-0.21 [-0.78]	%63	%58
تايلند	0.77 [0.22]	0.26 [2.4]*	-0.387 [1.4]	%64	%60
سنغافورة	-0.20 [1.4]	0.148 [1.7]	-0.183 [4.1]**	%77	%69
كوريا الجنوبية	-0.38 [3.18]**	0.33 [2.2]*	-0.36 [1.8]	%73	%69
الفلبين	1.12 [0.38]	0.38 [2.7]*	-0.483 [2.1]**	%63	%58
مالزيا	0.68 [2.00]*	0.178 [7.87]**	-0.84 [6.97]**	%62	%58

الجدول من عمل الباحثين بالأعتماد على برنامج Eview (6)

ويظهر معامل ECM بقيم سالبة وبمعنى إحصائية في الصين، سنغافورة، الفلبين، ماليزيا، وهذا يعني أن العوامل الداخلية تساعد على تحقيق التكيف في المدى الطويل، أي إن الموارد المتوفرة بكافة أشكالها سواء الأدخار المحلي والقروض المحلية أو الخارجية قادرة على تنفيذخطط الاستثمارية، وأن هناك تكاملاً مابين الاستثمارين العام والخاص، مما يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي، بينما ظهر بإشارة سالبة ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة في كل من اندونيسيا، تايلند وكوريا الجنوبية، هذا يشير إلى أن هناك عوامل وتأثيرات خارجية Exogenous هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وتsem في تسريع اكبر للاستثمارات المحلية. يوضح الجدول ٥ أن الاستثمار العام يؤثر إيجابياً وبدرجات معنوية إحصائية متقارنة في الاستثمار الخاص في كل من الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، الفلبين ومالزيا، وذلك لوجود مناخ استثماري جيد يشجع الاستثمار الخاص "الم المحلي والأجنبي"، أي إن الاستثمار العام يمكن Crowding-In الاستثمار الخاص في المدى القصير. في حين كان له تأثير سلبي وغير معنوي في اندونيسيا وتايلند، وهذا يعني أن الاستثمار العام يزاحم Crowding-Out الاستثمار الخاص على

العلي والعباسي [٢١]

الموارد والفرص الاستثمارية المتعددة. ويوضح أن هناك اختلافاً في طبيعة العلاقة بين الاستثمار والنمو في الأجل الطويل عن الأجل القصير في بعض دول العينة.

الجدول^٥

اختلاف أثر** الاستثمار على النمو في الأجل الطويل عن الأجل القصير في دول العينة

المدى القصير	المدى الطويل	
ماليزيا	اندونيسيا، تايلند	الاستثمار العام
كوريا الجنوبية، الفلبين	الاستثمار الخاص

* الجدول ٥ مستخلص من الجدول ٣ و ٤، تم إدراج التأثيرات ذات المعنوية الإحصائية فقط.

ويمكن إرجاع سبب هذا الاختلاف إلى أن الاستثمار هو متغير طويل الأجل، وأن الاستثمار الحكومي في المشاريع البني التحتية له فترات تفريغ طويلة الأجل، والاستثمار العام في اندونيسيا وتايلند كان له دور مؤثر وبمعنى إحصائية في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وقد أصبح هذا التأثير غير معنوي في المدى القصير، وذلك لتجهيز الدولة نحو مشاريع البني التحتية الضرورية التي تحتاج إلى مدة تفريغ طويلة الأجل، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. أما في ماليزيا فإن تأثيرها الإيجابي يظهر في الاقتصاد وبمعنى إحصائية عالية في المدى القصير ثم يتحوال هذا التأثير إلى غير معنوي في المدى الطويل، وذلك لاعتماد الاقتصاد على المشاريع الأجنبية التي تهيي الأرضية للاستثمار الخاص "الم المحلي والأجنبي". كما أن ماليزيا تستخدم الخطط الاقتصادية قصيرة الأجل بالدرجة الأساس التي تقوم الحكومة بتمويلها، بتهيئة متطلبات المستثمر الأجنبي والم المحلي من الموارد المختلفة وتحملها لكافة الخسائر الناجمة عن الأزمات المتكررة التي يتعرض لها الاقتصاد في المدى الطويل. إن الاستثمار الخاص في كوريا الجنوبية والفلبين كان له دور مؤثر وبمعنى إحصائية في النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين تغير هذا التأثير في المدى الطويل، وذلك لتأثير الصدمات المتكررة الناتجة عن الأزمات المحلية والخارجية التي ترتب عليها تذبذب في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية وانهيار النظام المصرفي وسوء في توزيع الموارد.

خامساً- نتائج اختبار العلاقة السببية لكرانجر Granger Causality Test يوضح الجدول أدناه اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة. وتعد معرفة اتجاه التأثير من المؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية وتحطيم البرامج الاستثمارية.

الجدول^٦

المؤشرات المشتركة لاختبار العلاقة السببية

الاستثمار الخاص PI	الاستثمار العام GI	الاتجاه
اندونيسيا	تايلند	من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار العام والخاص PI, GI GDP
سنغافورة، كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية	من الاستثمار العام والخاص إلى النمو الاقتصادي GDP GI ,PI
تايلند، ماليزيا	في كلا الاتجاهين GI, PI GDP
الصين، اندونيسيا، تايلند، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الفلبين		في كلا الاتجاهين GI PI

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews(6)

١. إن هناك علاقة سلبية موجهة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار العام في تايلاند. وفي ذات الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الخاص في تايلاند واندونيسيا. إذ إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تحفيز كل من الاستثمار العام والخاص، أي إن تسارع النمو الاقتصادي يعطي مؤشرًا إيجابيًّا للمستثمرين المحليين والأجانب لتوسيع استثماراتهم، لأن النمو يتزايد بنسب أسرع من تزايد معدلات الاستثمار ومن ثم فإن هناك العديد من الفرص الاستثمارية المربحة لم يتم استغلالها بعد.
 ٢. إن هناك علاقة سلبية تتجه من الاستثمار العام إلى النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، إذ تقوم الحكومة بدور واسع بالإنفاق على الاختراكات والبني الارتكازية، وبالتالي تقدم تسهيلات ومناخًا استثماريًّا ملائماً لتشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص. أي إن هناك علاقة سلبية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية الخاص والعام، إذ يؤثر أحدهما في الآخر بمعنى أن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو.
 ٣. توجد علاقة سلبية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار العام والخاص في الصين وتايلاند، وتوجد علاقة سلبية وحيدة الاتجاه من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص في الفلبين وماليزيا، وبالعكس في كوريا الجنوبية واندونيسيا وفي سنغافورة العلاقة مستقلة بينهما، أي إن الاستثمار العام يكمل "Crowding-in" الاستثمار الخاص وبالعكس، ويتعاونون معه في استغلال الفرص الاستثمارية غير المستغلة أو المستغلة بشكل ناقص، عن طريق تنسيق البرامج الاستثمارية المشتركة وتوفير الموارد اللازمة لتمويل استثمارات كلا القطاعين، مما يعزز دورهما في تسريع النمو الاقتصادي.
- الاستنتاجات**

الاستنتاج الرئيس لهذه الدراسة هو أن الاستثمار المحلي الخاص له دور مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الحكومي ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى تكرار الأزمات العالمية التي تعرضت لها الحكومات الآسيوية ومنها أزمة ١٩٩٧، ١٩٩١، ٢٠٠١، ٢٠٠٨، وأخرها ٢٠٠٨. فمنذ بداية ١٩٨٠ شكل الاستثمار الحكومي النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار، وكان وبالتالي هو المؤثر في النمو الاقتصادي، إذ وقع على عاتق الحكومات تنفيذ معظم البنية الارتكازية والاستثمارات المهمة. ولكن بعد عام ١٩٩٧ وتحمل الحكومة لخسائر فادحة نتجت عن الأزمة كان سببها هروب رأس المال الأجنبي وخسارة الاستثمارات المحلية الحكومية، والتي ترتب عليها عجز مستمر في الموازنة الحكومية، حدث تغير في استراتيجيات معظم الدول الآسيوية بتعزيز وتشجيع الاستثمارات للقطاع الخاص واعتباره كقائد لتسريع النمو الاقتصادي واقتصار دور الاستثمار الحكومي على تنفيذ بعض مشاريع البنية الارتكازية والإشراف على تنفيذ برامج التنمية.

ويمكن أن نستشف من تحليل نتائج القياس الاقتصادي بعض الاستنتاجات المهمة:

١. الاستثمار العام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير. وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن مشاريع البنية الارتكازية والخدمات العامة لها فترات تقييم طويلة الأجل.
٢. إن الاستثمار الخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل.
٣. إن الاستثمار الخاص له دور أكبر وأهم في عملية النمو الاقتصادي في أغلب دول العينة من الدول الذي يمارسه الاستثمار العام، لذلك يمكن زيادة كفاءة بعض مشاريع القطاع العام من خلال خصخصتها.

٤. إن توفر المشاريع الحكومية الكفوفة يؤدي إلى خلق تكامل Crowding-in مع مشاريع القطاع الخاص في المدى الطويل، ولاسيما أن التسهيلات والمشاريع العامة وكفاءة الخدمات الحكومية "الصحية، التعليمية والمالية" لها دور كبير في رفع كفاءة الاستثمار المحلي وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

الوصيات

على ضوء المناقشة النظرية والعملية يمكن إبداء بعض المقترنات من أهمها:

١. أثبتت النتائج التجريبية أن الاستثمار المحلي له دور كبير في تسريع النمو الاقتصادي الآسيوي، من هنا على الدول الآسيوية إعادة النظر في إستراتيجيتها المعتمدة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج كقائد للنمو Foreign Capital-Led Growth، بتطوير استثماراتها المحلية وتعزيز شراكتها الذكية بين المستثمرين العام والخاص من جهة وزيادة التعاون الاستثماري فيما بين الدول الآسيوية من جهة أخرى.
٢. زيادة كفاءة الاستثمارات المحلية وخاصة تلك المعتمدة على الموارد المحلية، وذلك بزيادة كفاءة العاملين وشخصية بعض المشاريع الحكومية وتوسيع التعاون ما بين الاستثمارات الخاصة وال العامة.
٣. وضع خطط مشتركة لتطوير الاستثمارات الخاصة وال العامة وتخصيص الموارد لكل منها بحيث يؤدي تكاملها إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.
٤. تشجيع إقامة المشاريع المشتركة التي تمولها الحكومة وينفذها القطاع الخاص، وذلك بهدف زيادة كفاءة الاستثمار الخاص وتعزيز دور الرقابة الحكومية على تنفيذ مثل هذه المشاريع.
٥. إن المرحلة الحالية تتطلب جهداً تكاملاً بين القطاع الخاص والقطاع العام على المستوى المحلي والدولي، لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة.
٦. تخصيص جزء من الموارد المالية أو من عائدات الاستثمار لمجالات البحث والتطوير بهدف تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية.
٧. يمكن للمخطط الاقتصادي في العراق الاستفادة من التجربة الاستثمارية الآسيوية من خلال تعزيز الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص من جهة، وزيادة مشاريع الاستثمارات الأجنبية وخاصة من تركيا في تطوير وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أبو علي، محمد سلطان، ٢٠٠٩، النمو غير المنتظم"اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر ١٩٦٠ - ٢٠٠٠"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، "تقييم واستشراف" ٢٣ - ٢٥ مارس، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
٢. آل شبيب، دريد كامل، ٢٠٠٩، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٣. ايدجمان، مايكيل، ١٩٩٩ ، الاقتصاد الكلي النظري والسياسي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للترجمة وللنشر، الرياض- السعودية.
٤. الحمود، غدير بنت سعد، ٢٠٠٤ ، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
٥. عبد الرزاق، مولاي لخضر وشعب، بونو، ٢٠٠٩ ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة جنوب- مجلة الباحث، العدد ٧، الجزائر.
٦. عبد العظيم، عادل، ٢٠٠٧ ، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط "سلسلة بحوث جسر التنمية" المجلد ٦، العدد ٦٧، تشرين الثاني، الكويت.

٧. عريقات، حربي محمد موسى، ٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن.
٨. العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان، ٢٠٠٦، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
٩. مطر، محمد، ٢٠٠٩، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة ٥، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
١٠. المولى، عبدالستار رائف حسن حمادي، ٢٠١٠، تحليل اقتصادي قياسي للإنفاق الاستثماري الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة الغربية بمحافظة الأنبار لمدة ١٩٨٠-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الرمادي – الأنبار، العراق.

ثانياً. المصادر باللغة الأجنبية

1. Ahmed, H., and Miller, S.,M., 2000, Crowding-Out and Crowding-In Effects the Components of Government Expenditure, Journal of Economic Development Vol., 18, No., 1.
2. Asian Development Bank, 2010, Key Indicators of Development Asian and Pacific Countries, Oxford, University Press, UK.
3. Atukeren, Erdal, 2010, Politico-Economic Determinants of the Crowding-In Effects of Public Investments in Development Countries, Journal of Money Investment an Banking, Vol., 13.
4. Erden, L. and Holcombe, R., 2005, The Effects of Public Investment on Private Investment Development Economics, Public Finance Review, Vol., 33, No.,5.
5. Erenburg, Sharon J., 1993, The Real Effect of Public Investment on Private Investment, Applied Economics, Vol., 25.
6. Gujarati, D., N., 2003, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York ,USA.
7. Gujarati, D., N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York ,USA.
8. Hatano, Toshiya, 2010, Crowding-In Effect of Public Investment on Private Investment, Policy Research Institute, Public Policy Review, Vol., 6, No. 1.
9. IFS, 2001, International Financial Statistic, CD-ROM, Washington D.C, USA.
10. Lopez, D. M., 2006, Linking Public Investment to Private Investment. The Case Spanish Regions, International Review Applied Economics Vol., 20, No., 4.
11. Maddale, G. S. and Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics 4th Edition, England- London
12. Michael, B., G., 2001, Public-Private Partnerships, International Monetary Fund, Vol., 38, No.
13. Mohd, F., A., and Ahmad, J., A., 2005, Industry Smart Partnership in Enhancing Aviation Technology, University Kuala Lumpur Malaysia.
14. Nader, N. and Miguel, R., 1996, Public and Private Investment and Economic Growth in Mexico, Contemporary Economic Policy, Vol., 15, No., 1.
15. Pellegrini, L., and Gerlagh, R., 2004, Corruption's Effect On Growth and Its Transmission Channels, Journal Kyklos, Vol., 57, No.,3.
16. Zou, Yang, 2006, Empirical Studies on The Relationship Between Public and Private Investment and GDP Growth, Applied Economic, No., 38.